

قرار بشأن قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية  
في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية  
السودان

- إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورة غير عادية في 2009/3/4 بمقر الأمانة العامة،
- بعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان ومداخلات رؤساء الوفود بهذا الخصوص،
  - وإذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن الموضوع،

### يقرر

- 1- الإعراب عن انزعاجه الشديد لصدور قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان.
- 2- التأكيد على التضامن مع جمهورية السودان في مواجهة أي مخططات تستهدف النيل من سيادته ووحدته واستقراره، وعلى أهلية القضاء السوداني واستقلاليتة كونه صاحب الولاية الأصيلة في إحقاق العدالة، ورفض أي محاولات لتسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها واستقرارها.
- 3- الإعراب عن الأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من استخدام المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لتأجيل الإجراءات المتخذة من قبل المحكمة الجنائية الدولية.
- 4- التأكيد على حصانة رؤساء الدول وفقاً لاتفاقية فيينا للحصانات والامتيازات الدبلوماسية لعام 1961.
- 5- إن إصدار هذا القرار يتجاوز الجهود الأفريقية والعربية للإحاطة بهذه الأزمة، ولا يأخذ في الاعتبار متطلبات العدالة وتحقيق الاستقرار والسلام في السودان، واعتبارات معالجة الوضع في دارفور وبصفة خاصة تنفيذ اتفاق السلام الخاص بجنوب السودان والإعداد للانتخابات العامة خلال النصف الثاني من هذا العام. إن صدور هذا القرار يضع صعوبات بالغة أمام هذه الجهود لإقرار السلام وإنفاذ اتفاقية السلام في الجنوب.
- 6- الطلب من مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته تجاه حفظ السلم الأهلي والاستقرار في السودان في ظل الجهود الحثيثة التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلام الشامل في كافة ربوع البلاد. وحث الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على التوصل إلى موقف موحد لحماية السلام والاستقرار في السودان وإتاحة الفرصة لتحقيق تقدم على مسار التسوية السياسية لازمة دارفور.
- 7- مطالبة كافة الأطراف في السودان بعدم إتاحة الفرصة لتفويض جهود التسوية السياسية لازمة دارفور أو خلق مناخ من عدم الاستقرار في البلاد يهدد مستقبل جهود إحلال السلام في دارفور أو مسيرة السلام للجنوب أو أي أعمال من شأنها الإضرار بالأوضاع الأمنية على الأرض.
- 8- دعوة الأطراف الإقليمية والدولية إلى المساهمة في توفير الدعم المناسب والمناخ الملائم لمسار التسوية السياسية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، وتجنب كل ما من شأنه إعاقه مسار السلم الأهلي الشامل في السودان.

- 9- مواصلة الجهود المشتركة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز لمواجهة الآثار المترتبة على هذا القرار لدى مجلس الأمن بما في ذلك إرسال وفد مشترك عربي أفريقي رفيع المستوى إلى مجلس الأمن لتأجيل الإجراءات المتخذة من قبل المحكمة الجنائية الدولية.
- 10- إبقاء الدورة مفتوحة لمتابعة الوضع والإعداد لعرض الموضوع على القمة العربية المقبلة في الدوحة.

(ق: رقم 7069 - د.غ.ع - ج 1 - 2009/3/4)